

مقترح تنقيح للنظام الداخلي بإضافة باب متعلق

34 / 2017

بمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية

مجلس نواب الشعب الوزارات
16/05/2017
وزارة الإدارة

اعتبارا إلى أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات يمارس السلطة التشريعية حسب الفصلين 3 و 50 من الدستور عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب واعتبارا إلى أن يمين عضو مجلس نواب الشعب في بداية مباشرته لمهامه تتضمن حسب الفصل 58 من الدستور قسما على خدمة الوطن بإخلاص والتزاما بأحكام الدستور وبالولاء التام لتونس

واعتبارا إلى أن الدستور قطع في توطئته مع الظلم والحيث و الفساد و أسس لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات و التوازن بينها و على تنافس سياسي مؤسس على التعددية و حياد الإدارة و الحكم الرشيد اعتبارا لضرورة حرص مجلس نواب الشعب حسب الفصل 10 من الدستور على حسن التصرف في المال العمومي و العمل على منع الفساد وكلّ ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية

اعتبارا إلى أن الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام.تنظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة كما يقتضيه الفصل 15 من الدستور

و اعتبارا إلى أن الفصل 11 من الدستور يدعو أعضاء مجلس نواب الشعب للتصريح بمكاسبهم وفق ما يضبطه القانون

34 / 2017

ولئن تأصلت ممارسات عضو مجلس نواب الشعب بعدد الأحكام الدستورية وتم أيضا تقنين عدد من الواجبات القانونية المحمولة عليه، فإن الواجبات الأخلاقية، وهي في بالغ الأهمية، بقيت دون تقنين ودون تدقيق

وتماشيا مع ارتقاء العمل البرلماني في النظم الديمقراطية إلى تنظيم هذه الواجبات وتضمينها صلب مدونات سلوك أو صلب أحكام نظمها الداخلية، يكون من الضروري المبادرة بوضع قواعد لنظام الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلماني من أجل السماح لأعضاء البرلمان بإظهار أعلى درجات الأخلاق التي تتوافق مع الدور المهم الذي يؤديه من أجل المصلحة الوطنية و أن يكون عضو مجلس نواب الشعب ممثلا للشعب بأسره وليس ممثلا لحزب أو جهة أو قطاع أو أي مركز نفوذ آخر بما يؤمن تلافي "النيابة الأمرة" وتضارب المصالح ودفع أي شبهة من شبهات الفساد.

وإن الغاية من وضع قواعد في هذا الاتجاه تبقى بالأساس تعزيز ثقة الشعب والناخبين بالنظام السياسي الديمقراطي، بوجه عام، وبمجلس نواب الشعب وأعضائه بوجه خاص، وطمأنة الشعب بأن جميع النواب ملتزمون بمعايير تضع مصلحة الوطن فوق مصالحهم الشخصية، كالتزامهم توفير نظام شفاف يسمح للشعب بالحكم على نزاهتهم وموضوعيتهم وصدقهم وانفتاحهم وجدانهم بأن يكونوا في موقع القيادة واتخاذ القرار فضلا عن بيان سبل مساءلتهم وانخراطهم في ردع الفساد ومنعه ومكافحته.

ولغاية تكريس هذا، يقترح إدراج باب جديد صلب النظام الداخلي يأتي بعد الباب الثاني عشر يكون كالتالي:

الباب الثالث عشر

مدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية

■ الفصل 166:

تهدف أحكام هذا الباب إلى تنظيم الأداء النيابي وفقاً لما يلي:

- الالتزام بتمثيل مصالح الشعب والدفاع عنها وعدم الارتباط بمصالح قطاعية أو متعلقة بمراكز قوى ونفوذ.

- ترسيخ مبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة وتحقيق المصلحة الوطنية.

- تعزيز المسؤولية النيابية والمساءلة الذاتية.

- التعامل مع أعضاء المجلس و السلطة التنفيذية و القضائية و مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والإعلام بصدق وباحترام وبموضوعية.

- العمل على تعزيز ثقة المواطن في مجلس نواب الشعب.

- تعزيز قيم الوحدة الوطنية التسامح والتوافق والامتناع من التحريض وإثارة الفتن وكل ما من شأنه المس بأمن الدولة والمجتمع واستقرارهما.

يلتزم عضو مجلس نواب الشعب بما يلي:

- احترام آراء بقية الأعضاء ووجهات نظرهم والامتناع عن أي فعل يمثل إهانة لهم أو اعتداء على حرمتهم أو سمعتهم.

- احترام المجلس وتجنب ما من شأنه الإساءة إلى سمعته وهيئته والالتزام بإجراءات وقرارات هيكله ولا يحول هذا دون ممارسة العضو حقه في انتقادها والطعن فيها.

- المحافظة على الوثائق وسرية المعلومات المتعلقة من جهة بمؤسسات الدولة دون المساس بحق النفاذ الى المعلومة وبالمواطنين من جهة أخرى مع احترام معطيائهم الشخصية.

- الامتناع من اتيان أعمال أو أفعال من شأنها الإساءة إلى سمعة مجلس نواب الشعب وهيئته.

- الدفاع عن حقوق جميع التونسيين والتونسيات بصفة موضوعية ومن دون أي تمييز.

- إعلام رئاسة المجلس مسبقاً بأية زيارة رسمية لأي دولة أو منظمة أو مؤسسة خارجية.

■ الفصل 168:

يلتزم عضو مجلس نواب الشعب بالتصريح عن مكتسباته وفق أحكام الفصل 11 من الدستور شهرا على الأقصى بعد أدائه اليمين الدستورية المنصوص عليها بالفصل 58 من الدستور وقبل شهرين على الأقصى من انتهاء المدة النيابية أو بعد فقدانه النيابة لأي سبب كان و على إدارة المجلس نشر قائمة النواب المرشحين على الموقع الرسمي للمجلس.

كما يلتزم عضو مجلس نواب الشعب بعدم التستر على أي فساد وعدم المبادرة بأي مقترح قانون أو تعديل أو تبني أي موضوع فيه أو الدفاع عليه جرّاء منفعة شخصية له باستثناء الموارد المتأتية من الأنشطة التجارية المعلنة أو المهنية المسموح بها.

يلتزم عضو مجلس نواب الشعب بإعلام رئاسة المجلس بأي مبلغ مالي أو مصلحة عينية غير المنح والامتيازات النيابية تحصّل عليها من الغير وذلك في أجل 15 يوما على الأقصى.

■ الفصل 169:

يلتزم عضو مجلس نواب الشعب بالدفاع عن مصلحة الوطن وعن المصلحة العامة في أي شأن وأي وجه من أوجه نشاطه النيابي.

و يلتزم عضو المجلس بالامتناع عن كل عمل أو نشاط فيه تضارب مصالح مع مهامه البرلمانية و أن لا يضع نفسه تحت التزام مالي أو غيره تجاه أفراد أو منظمات تسعى للتأثير على قراره و التدخّل في العمل التشريعي أو الرقابي للمجلس.

ويلتزم عضو مجلس نواب الشعب بالتصريح خلال شهر على الأقصى من أدائه اليمين الدستورية بالتصريح على وضعيته التجارية صلب المؤسسات التجارية وبوضعية انخراطه صلب الجمعيات والهيكل.

وإن حصل تغيير بعد هذا الأجل، يلتزم العضو بإعلام رئاسة المجلس خلال أجل أسبوعين على الأقصى.

■ الفصل 170:

يلتزم كل عضو بمجلس نواب الشعب بحضور جميع جلسات المجلس واجتماعات اللجان التي هو عضو فيها.

وإذا اضطر العضو للمغادرة خلال انعقاد الجلسة أو الاجتماع وجب عليه الاستئذان خطياً من الرئيس ووجب تدوين هذا صلب محضر الجلسة أو الاجتماع.

■ الفصل 171:

تحدث صلب لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية، لجنة فرعية تسمى "اللجنة الفرعية للسلوكيات البرلمانية" في أجل شهر على الأقصى من المصادقة على هذا التعديل، وتتكون من ممثل واحد عن كل كتلة برلمانية وممثل وحيد عن غير المنتمين لكتل برلمانية تتولى السهر على تطبيق أحكام هذا الباب والتحسيس به وتطويره.

■ الفصل 172:

في حالة مخالفة عضو من مجلس نواب الشعب أحكام هذا الباب، يمكن لكل رئيس كتلة برلمانية أو 10 أعضاء من مجلس نواب الشعب، رفع تقرير بصورة مباشرة إلى

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية، مع إحالة نسخة منه لرئيس المجلس ومكتب المجلس، يتضمن وصفا للأفعال المسندة للعضو المخالف وأي وثائق أو مستندات تسهم في اثبات الخطأ وذلك في أجل لا يتجاوز الأسبوع من وقوعه أو اكتشافه.

وتتولى اللجنة الفرعية فورا دراسة العريضة أو التقرير والاستماع إلى من ترى مصلحة في الاستماع اليه مع وجوب الاستماع إلى ممثل عن رافعي التقرير والعضو المعني بعد استدعائه بشكل يترك أثرا كتابيا.


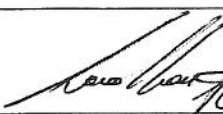



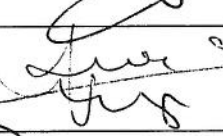
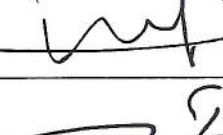

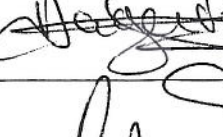



تنتهي اللجنة الفرعية أعمالها في أجل أقصاه 15 يوما من تعهدها بالملف وترفع تقريرا إلى مكتب مجلس النواب الذي يحيله إلى الجلسة العامة بعد أن يقرر الاجراءات الخاصة بها، ودون أن تمسّ هذه الإجراءات بعلائية الجلسة العامة.













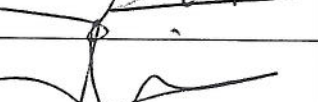

ويتم نشر التقرير بموقع المجلس في أجل أقصاه أسبوعا من تاريخ انعقاد الجلسة العامة.

ويلتزم أعضاء المجلس بعدم التداول بخصوص الملف دون أن يمسّ هذا بحقهم في اللجوء إلى القضاء.

قائمة الموقعين على مشروع تنقيح للنظام الداخلي بإضافة باب متعلق








بمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية

الإمضاء	الكتلة	الإسم و اللقب	
	آفاق ونداء التونسيين بالخارج	رياض جعيان	1
	مستقل	نشرى بلال حميدة	2
	آفاق	محمد نور المهند	3
	الجبهة الشعبية	عبد الموهي بلعائس	4
	النداء	همد / العسري	5
	النداء	محمد سعيداني	6
	مستقل	نور الدين بعاسمو	7
	الجبهة الشعبية	مباركة غوانوش	8
	حركة النهضة	رامي بن تاجر	9
	حركة النهضة	نوفل الحجاجي	10
	مستقل	عبد الرزاق ثربي	11
	حركة النهضة	مervat ابراهيم	12
	آفاق تونس	هاجر بن الشيخ أحمد	13
	آفاق تونس	خامد الخادري	14
	الاتحاد الوطني للعدلية	آلفة الجويتوي	15

	الحركة الحرة لمشروع	عبد الرزوق اللبكي	16
	الحركة الحرة مشروع تونس	ابراهيم ناصف	17
	حركة نداء تونس	أسماء بوالقضاء	18
	التكتل الديمقراطي	سامر بسيفي	19
	الجمعية الشعبية	منجي الرحوي	20
	تيار منتمين	ألفة الكوي التريفي	21
	غير منتمين	مصطفى أحمد	22
	غير منتمين	ليليا الحروي	23
	نداء تونس	سعاد الزواي	24
	نداء تونس	ليا الرابي	25
	نداء تونس	فكيحة بلخلة	26
	نداء تونس	لطفي النابلي	27
	"	ليلي أرياني	28
	نداء تونس	الطاهر بلخير	29

قائمة الموقعين على مشروع تنقيح للنظام الداخلي بإضافة باب متعلق

بمذونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية

الإمضاء	الكتلة	الإسم و اللقب	
	أفلاق تونس	وليم وعصيرب	30
	أفلاق تونس	كريم الهاجري	31
	أفلاق تونس	ليلى بوشوشك بسيا	32
	أفلاق تونس	زهرة بكري	33
	مذونة -	وريدة الحديدي	34
	الجمعية الشعبية	سعاد البيولوي	35
	مذونة	تطهيرة فوح	36